# The dialectic of the prince and republicanism in Machiavelli's thought
## (A study about the features of the cognitive method and political purposes)

**Dr. Hala Ali***
**Ali Alkhatib****

**(Received 12 / 2 / 2023. Accepted 18 / 5 / 2023)**

## □ ABSTRACT □

This research deals with the issue of Contradiction between two books: *The Prince* and *The Discourses on Livy*, by the Italian political thinker Niccolo Machiavelli. First *The Prince* discusses the system of monarchical rule based on the absolute powers of the prince, and in this book, Machiavelli discusses the necessary political skills in different political situations. On the other hand, *The Discourses* analyzes political theory and compares between the Republic and the Emirate, showing how political civilization has evolved. In this book, Machiavelli discusses Anacyclosis theory in politics, where one political system transitions to another according to a historical movement characterized by disturbance.

The main paradox is that Machiavelli uses a similar epistemological approach in both books, with a clear difference in the topic. His political approach is based on the combination of experience and contemplation on history, which contradicts the ideal political perceptions inherited from the medieval age. He also relied on elevating self-experience and selfish interests in determining the best political decision according to expected political situations, all of this was accompanied by the decisive separation of politics from ethics.

Thus, we can observe how Machiavelli's description of the political community is based on view that includes a fierce conflict mixed with the competition of selfish desires and human chaotic ambitions. He saw that the political world is full of political tricks, deception, violence, and wars. Politics is the art of the possible, i.e. the art of the available possibilities according to the political reality, and it is not do of what ought to be, i.e. the ideal perception imposed on reality. Despite Machiavelli's use of similar language and methodology in both of his books, so the relationship of the perception of the prince derived from the first book to the perception of the republican tendency derived from the Book of *Discourses* is the source of understanding and interpretation of Machiavelli's general theory.

**Keywords:** Machiavelli, *The Prince*, *The Discourses on Livy*, republicanism, monarchical rule, Republic, Emirate, Anacyclosis, power, Social cycle theory, political theory.

**Copyright** **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Assistant Professor, Department of Philosophy, Faculty of Art and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

** **Postgraduate Student (PHD) , Department of Philosophy, Faculty of Art and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

# جدلية الأمير والنزعة الجمهورية في فكر ميكافيلي
# (دراسة على ملامح المنهج المعرفي والغايات السياسية)

**د. هلا علي***
**علي الخطيب****

**(تاريخ الإيداع 12 / 2 / 2023. قبل للنشر في 18 / 5 / 2023)**

## □ ملخّص □

يتناول هذا البحث مسألة التعارض بين كتابي الأمير والمطارحات حول تيتوس ليفيوس للمفكّر السياسي الإيطالي نيكولا ميكافيلي، حيث يتناول في كتاب الأمير نظام الحكم الملكي القائم على الصلاحيات المطلقة للأمير، ويناقش في كتابه المهارات السياسية الضرورية في مختلف المواقف السياسية، ومن ناحية أخرى يذهب في كتاب المطارحات إلى تحليل النظرية السياسية والمفاضلة بين الدولة الجمهورية والإمارة، فيبين كيفية تطور المدنية السياسية، ويتناول فيه النظرية الدورانية في السياسة، حيث يتم الانتقال من نظام سياسي إلى آخر وفق حركة تاريخية تتسم بالاضطراب.

والمفارقة الأساسية أن ميكافيلي يستخدم منهجاً معرفياً متشابهاً في الكتابين، وذلك مع اختلاف واضح في الموضوع، واعتمد منهجه السياسي على مزج التجربة بتأمل التاريخ، بما يتناقض مع التصورات السياسية المثالية الموروثة عن العصر الوسيط، كما اعتمد على إعلاء التجربة الذاتية والمصالح الأنانية في تحديد القرار السياسي الأمثل تبعاً للمواقف السياسية المتوقعة، وترافق كل ذلك مع فصل السياسية عن الأخلاق فصلاً حاسماً.

يمكننا أن نلاحظ كيف يقوم توصيف ميكافيلي للمجتمع السياسي على رؤية صراعية عنيفة تمتزج بتنافس الرغبات الأنانية والطموح الفوضوي للبشر، فقد رأى بأن عالم السياسية يعجّ بالحيل السياسية والخداع والعنف والحروب، ولهذا فإن السياسة هي فن الممكن، أي فن الأمور المتاحة وفق الواقع السياسي، وليست تحقيقاً لما يجب أن يكون، أي للتصور المثالي المفروض على الواقع. ورغم استخدام ميكافيلي للغة ومنهج متشابهين في كلٍّ من كتابيه فإن علاقة تصور الأمير المستمد من الكتاب الأول بتصور النزعة الجمهورية المستمدة من كتاب المطارحات هي مكمن فهم وتفسير النظرية العامة لدى ميكافيلي.

**الكلمات المفتاحية:** ميكافيلي، الأمير، المطارحات، النزعة الجمهورية، الحكم الملكي، الجمهورية، الإمارة، النظرية الدورانية، السلطة، نظرية الدورة الاجتماعية، النظرية السياسية.

**حقوق النشر** : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ مساعد في قسم الفلسفة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** طالب دكتوراه – قسم الفلسفة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

## مقدمة:

يعد ميكافيلي واحداً من أهم المفكرين السياسيين ومن الأكثر تأثيراً عبر تاريخ الفكر السياسي، كما تعد أفكاره النظرية عميقةَ الإسهام في تأسيس الحداثة السياسية، على المستوى الفلسفي والسياسي، حيث تتظّر نصوصه السياسية للفصل بين السياسة والأخلاق من حيث النظرية والممارسة، وهو ما يعد فكرةً جوهرية في نظريات الدولة الحديثة خصوصاً في سياق الثقافة الغربية.

يشكّل كتابا الأمير والمطارحات لميكافيلي أساس النظرية السياسية في عصر النهضة، وبينما يقدم كتاب الأمير تنظيراً للأمير المستبد القوي الذي يمارس مختلف المهارات السياسية الناجحة مهما تناقضت مع الأخلاق، فإن المطارحات بالمقابل يناقش مختلف الحالات السياسية التاريخية التي قد تعرِض للسياسي في سياق التطور الاجتماعي، فيعدد في هذا الكتاب الحكومات وأشكال الحكم والمهارات السياسية التي تتلاءم مع حالات مختلفة؛ والمسألة الجوهرية أن كتاب الأمير يرّوج لإمارة الحكم المطلق، فيما كتاب المطارحات يميل ميلاً واضحاً إلى الجمهورية، باعتبارها نظاماً أكثر كفاءة، رغم إقراره بصلاح نظام الإمارة في حالات عديدة، فكيف يُحلُّ مثل هذا التناقض؟ وهل تطور فكر ميكافيلي؟ أم أنه قد وقع ببساطة في تناقض بين الكتابين؟ وهل يحكم الكتابان منطق واحد أم منطقان مختلفان؟

**منهج البحث:**

يتناول هذا البحث المنهجين المقارن والنقدي التاريخي، حيث يعمد إلى تحليل نصوص نيكولا ميكافيلي في كتابي الأمير والمطارحات، ويقارن بينهما ويحلل آراء الباحثين في متون ميكافيلي، وأوجه الشبه والاختلاف مع بعض الفلاسفة والمفكرين السياسيين السابقين واللاحقين. كما يتعامل هذا البحث مع نظرية الحكم عند ميكافيلي والأسس النظرية التي ترتبط بها من خلال قراءة تاريخية للسياق التاريخي الذي عاشه ميكافيلي في إيطاليا عصر النهضة.

## أهمية البحث وأهدافه:

يهدف هذا البحث للكشف عن طبيعة التناقض بين كتابي الأمير والمطارحات حول تيتوس ليفيوس للمفكر الإيطالي نيكولا ميكافيلي، إذ يقدم التحليل السياسي في كتاب الأمير نصائح للأمير في سياق العالم السياسي، تبعاً لمختلف المواقف السياسية، فيما يقدم كتاب المطارحات تحليلاً للتطور السياسي في الدولة، إذ يميل فيه ميكافيلي للنزعة الجمهورية مع تقديم وصفٍ جديدٍ ومختلف للأمير ودوره السياسي. ويسعى هذا البحث لحل التناقض بين هذين الكتابين، وتقديم الروابط المعرفية والمنطقية بين متني النظرية فيهما.

## النتائج والمناقشة:

### أولاً- النظرية الميكافيلية وأسسها المنهجية النظرية:

ينطلق ميكافيلي في بناء رؤيته السياسية من مقدمات أساسية يمكننا أن نلمس فيها نوعاً من المنهج الذي ميّزه وميّز كتاباته عن سابقيه، فقد ارتأى ميكافيلي منذ بداية نصوصه السياسية الابتعادَ عن النظريات الأخلاقية التأملية والانصراف إلى دراسة الوقائع السياسية ذات الطابعِ التاريخيِ والمواقف السياسية المحتملة، سعياً للوصول إلى فلسفة واقعيةٍ للسلوك السياسي وإمكاناته واحتمالاته على مستويي الحكم والدولة، وفي سياق دراساته ونصوصه يبذل ميكافيلي جهداً مركزاً لتبيين علاقة المجتمع السياسي وطبيعته بخصائص النفس البشرية بكل ما فيها من نزعات وأهواء وميول

عدوانيةٍ وأنانيةٍ، وهو ما يجعل سابقاً على هوبز في توصيف طبيعة المجتمع الإنساني العدوانية عند غياب القانون، بل ينفرد ميكافيلي بتوصيفه الصريح لإمكانات واحتمالات تفلّت الإنسان (حاكماً أو محكوماً) من قيد القانون، واستهتاره بقيمة الفضيلة الموصوفة بالقانون. إن مركز أفكار ميكافيلي السياسية في ذلك كله هو واقعيةٌ سياسيةٌ تقود السلوك السياسي الأمثل من حيث الكفاءة، وهو الذي يحقق المجد والاستقرار السياسيين من خلال تحقيق إمكانات السياسي، مهما كان الثمن، بعيداً عن نظرية ما يجب أن يكون من وجهة نظر سياسية، وهذا ما حمله على رفضه القاطع لنظريات السياسيين الكلاسيكيين المنظرين للمدينة الفاضلة والدولة اليوتوبية، قال ميكافيلي في هذا الصدد: "**... لا أود إلا الوصول إلى الحقيقة وليس تخيلها وأن الأصح هو أن تكتب ما يفيد الآخرين وليس ما نتخيله. فقد تخيل الكثيرون جمهوريات لم ترها عين إنسان أو تخطر على ذهن آخرين غيرهم، وليس لها وجود في الحياة التي نحياها. وشتان بين حياتنا كما نحياها، وبين ما ينبغي أن تكون. ولا يجب علينا أن نترك ما نقوم به من أفعال في سبيل تحقق ما ينبغي تحقيقه على أتم وجهٍ، فهذا سعي للفناء وليس للبقاء في أفضل حال. فمن يريد الخير لن ينعم أبداً إذا كان حوله الكثير من الأشرار. لذلك يجب على الأمير الذي يريد الحفاظ على نفسه أولاً، أن يعرف كيف يكون خيراً ... ومتى يستخدم هذه الصفة؟ ومتى لا يستخدمها حسب الضرورة**"[1]

ينطلق منهج ميكافيلي في تنظيره السياسي من رفضٍ قاطعٍ للدولة المتخيلة عند الفلاسفة اليونان، أي الدولة اليوتوبية، ليس لكون هذه الدولة المتخيلة بعيدةً عن إمكانات الواقع واحتمالاته وحسب، بل كذلك لكونها تبتعد فعلاً عن توصيف الطبيعة الإنسانية بأنانيتها ورغباتها الجامحة في سياق تفاعلها السياسي مع بشرٍ آخرين يمتلكون سماتٍ وخصائص متشابهة، وهو ما يعني أن الدولة الواقعية تنشأ من خلال الصراع السياسي الداخلي بين مكونات المجتمع البشري، على النقيض من الدولة اليوتوبية المتخيلة التي تبني فرضياتها على صلاح أهلها وفضيلتهم المثلى، وهو ما يعتقد ميكافيلي بأنه نقيض الواقع تماماً، وفي سياق متصل، تعتبر الدولة اليوتوبية المتخيلة ذات صلةٍ وثيقةٍ بمشروع الكنيسة لإقامة الدولة الإلهية على الأرض، وهو مشروع يحتمل تردده في كواليس المسرح التاريخي لعصر ميكافيلي، والمقصود بهذا احتمال محاولة الكنيسة استعادة الدولة الإمبراطورية تحت مظلتها، ويذهب الفيلسوف الأمريكي الألماني ليو شتراوس إلى هذا في تفسيره منطلقات فلسفة ميكافيلي، فبرأيه *عندما يتحدث ميكافيلي عن ممالك متخيلة. فإنه لا يتصور دولة الفلاسفة وحسب، بل يتصور أيضا مملكة الله التى هي من وجهة نظره إعجاب بأوهام؛ لأن العدالة لا تحكم إلا حينما يحكم الأشخاص العادلون. بينما نظر الفلاسفة إلى التحقيق الفعلي لنظام الحكم الأفضل على أنه ممكن، وهو ما أنكره ميكافيلي إلا في حالة الصدفة، فالتحقيق الفعلي لنظام الحكم الأفضل يعتمد على المصادفة؛ أي اتفاق الفلسفة والسلطة السياسية. وهذه الصدفة أو الاتفاق أو بتعبير أدق الحظ هو شيء بعيد عن سيطرة الإنسان وتحكمه، ولا يخضع إلا بالقهر والغلبة، ومع ذلك يبقى ما هو مثالي قابلاً للتحقق.*[2]

لقد اتسمت كتابات ميكافيلي بالواقعية والعملانية (البراغماتية) المفرطة، ويقصد هنا العملانية التي لا تقيم لأي فكرة قيمية مسبقة أي وزن، فالنصوص الميكافيلية تهدف واقعاً إلى تقيم طروحات نظرية ذات إمكانية تطبيقية، فيقلب ميكافيلي احتمالات التعاطي مع المواقف السياسية المختلفة، وهو ما جعل الغاية تبرر الوسيلة، وهي الفكرة التي قد تفم

---

**[1] ميكيافيللي. *الأمير*، ترجمة: أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2004، ص 80.**

**[2] شتراوس، ليو. *نيقولا ماكيافيللي*، تاريخ الفلسفة السياسية، الجزء الأول، تحرير: ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، ترجمة: محمود سيد أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 434.**

بتسرع باعتبارها قبولاً لكل السلوكيات دون غاية عليا أو أي ضابطٍ أو وازع، ورغم أن السلوك السياسي في منظور النص الميكافيلي متحرر من قيد القيم الأخلاقية، إلا أنّ له اعتبارات عليا في فن السياسة تتجاوز الفردي، وكما يرى ليو شتراوس، فإن **ميكافيلي "هو المفكر السياسي الوحيد الذي أصبح اسمه شائعاً فى الاستخدام لتحديد نوعٍ معينٍ من السياسة، فهو نوع يوجد ويستمر في الوجود بصورةٍ مستقلة عن تأثيره، أعني سياسة توجهها بالتحديد اعتبارات المنفعة التي تستخدم كل الوسائل، معتدلةً أو مشينة، حديدية أو سامة، لتحقيق غاياتها، وغايتها تعظيم بلد المرء، أو وطن الآباء غير أنها تستخدم أيضاً أرض الآباء فى خدمة التعظيم الذاتي لرجل السياسة أو رجل الدولة، أو حزب المرء"**[3]

هكذا نرى منذ البداية أن نص ميكافيلي يقيم جدلاً حقيقياً بين الاعتبارات السياسية العليا والتعظيم الذاتي للأمير أو رجل السياسة، ويمكننا الافتراض عند هذه النقطة أن الاعتبارات السياسية العليا تتمثل في تطورها الأقصى من خلال تصور ميكافيلي للجمهورية وقد قدم ميكافيلي ملامحَ واضحة لهذا التصور في المطارحات، فيما يتمثل التعظيم الذاتي للأمير أو رجل السياسة من خلال متن كتابه الشهير المسمى بالأمير والموجه إلى لورينزو دي ميديتشي. والفكرة المسيطرة على نصوص ميكافيلي في حقيقة الأمر هي فن السيطرة والتحكم بالمجتمع، والأساليب التي يستخدمها الحاكم لإرساء الاستقرار والنظام في مجتمع الدولة التي يحكمها، والطرق التي يتبعها الحاكم في سبيل ذلك، ويضاف إلى ذلك كله دور الشعب وسلوكه وطاعته في ظل القانون الذي ينظمه الحاكم والمجتمع معاً، وذلك بحسب اختلاف النظم السياسية التي تتسم بها الدولة في مرحلتها التاريخية، *فهو يكتب عن أساليب الحكم، وعن الوسائل التى تتقوى بها الدول، والسياسات التي توسع بها قوتها، والأخطاء التى تؤدي إلى انحلالها أو قلبها، فالغرض من السياسة هو المحافظة على القوة السياسية نفسها وزيادتها، والمعيار الذي يحكم به هو نجاحها فى تحقيق هذا الهدف، فقد ناقش ميكافيلي في هذا السياق كل الأساليب الممكنة وفق وجهة نظره بعيداً عن المعايير الأخلاقية، ومهما كانت تلك الأساليب قاسية وغير شرعية، على أن هذا لا يعني أنه كان يدعو بالضرورة إلى دحض الأخلاق السياسية ورفضها، فهو ببساطة يخلّص السياسة من الاعتبارات القيميّة، ويكتب عن السياسة كما لو كانت غايةً في حد ذاتها.*[4]

ظل موقف ميكافيلي اتجاه الأخلاق ملتبساً، وقد نُظِرَ إلى نصوصه باعتبارها نصوصاً معاديةً للأخلاق، كما اعتبر هو نفسه أن نظريته الواقعية تقف على نقيض التصور اليوتوبيّ للأخلاق، أي الدولة الفاضلة التي تقدم القيمة الأخلاقية السياسية التي تؤسس للإنسان المثالي معرفياً وأنطولوجياً في إطار السياسة الأخلاقي التي ينشدها الفلاسفة، وبدلاً من ذلك يطمح ميكافيلي لبناء الدولة القوية والمتينة التي تفرض سيادتها القانونية كما ينظر إليها الحاكم، فيكون هناك تضايف بين تصور الحاكم القوي، والدولة المحتكرة للسلطة، وذلك من خلال بناء تصورٍ متكاملٍ للقانون وفق هذين المنظورين، وهذا لا يعني بالضرورة أن ميكافيلي يبني تصوره السياسي ليكون معادياً للأخلاق، بل هو بشكل أساس يقيم الفصل بين السياسة والأخلاق، فيكون المعيار لسياسته هو القوة والاستقرار واستدامة النظام السياسي، دون تلازم بين النجاح السياسي والنزعة اللاأخلاقية، لكنه وبكل وضوح يجيز النزوع إلى السلوك اللاأخلاقي لتحقيق النجاح السياسي

[3] **المرجع السابق، ص 430.**

[4] **سباين، جورج. *تطور الفكر السياسي*، ج 3، ترجمة: راشد الراوي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، د.ت، ص 35.**

وإرساء سيادة السلطة، فقد "**كان يقر استخدام الحكام وسائل غير أخلاقية لتحقيق غاية، ولكنه لم يشك أبداً فى أن الفساد الأخلاقي فى شعب يجعل الحكم الصالح مستحيلاً**".[5]

لقد نظر ميكافيلي إلى المجتمع بوصفة مكاناً للتلاعب بالاتجاهات والنزعات المختلفة في النفس البشرية، وبالاتجاهات التاريخية في المجتمع، والعنصر الذي يؤسس ميكافيلي عليه نظريته هو الأنانية المتجذرة في النفس البشرية، والتي تتجلى من خلال الطموح اللامحدود، والرغبة العميقة في التملك، والرغبة في تحصيل ملذات الحياة، وهذه كلها نزعات وأهواء تتبلور من خلال اتجاهات اجتماعية وصراعات سياسية يقوم بها الأفراد والجماعات في سبيل الحصول على السلطة، أي أن ميكافيلي يرى أن ما يبدو صراعاً تاريخياً في المجتمع ينبني في الأساس على خصائص النفس البشرية التي تفكر بشكل رَغَبيّ، ينطوي على غريزة الأنانية، *لقد كان يرى العوامل الأخلاقية والدينية والاقتصادية فى المجتمع وكأنها قوىً يستطيع السياسى الماهر أن يسيطر عليها ويحولها لصالح الدولة، بل حتى يستطيع أن يخلقها من أجل الدولة: وهذا يقلب النظام المعتاد للكفاية السببية في المجتمع.*[6]

إن عدم اهتمام ميكافيلي بالتقييم الأخلاقي للسلطة وفضائل المجتمع السياسي يشكّل بحد ذاته خاصية منهجية لمتون نصوصه، فيمكن من هذه الناحية اعتبار نصوص ميكافيلي ذات طبيعة نظرية مختصة بالقوة السياسية بعيداً عن التقييم الأخلاقي، ويمكن اعتبارها محاكاةً نظريةً للمواقف الأخلاقية الممكنة، وهي من أوائل النصوص التي تتناول السياسة باعتبارها فن الممكن، ويمكننا أن نلاحظ هنا لهذه الخاصية جانبين اثنين يعبّران عن النظرية الميكافيلية بجلاءٍ ووضوح، والجانب الأول هو ذاك المتعلق بضعف رؤيته للمصلحة السياسية العليا، فهي إن وجدت بالمعنى المقصود ها هنا، فإنها ليست إلا اجتماع القوة السياسية ورسوخ النظام السياسي وكاريزما الحاكم وسيطرته، وهذا يقودنا للجانب الثاني، إذ إن هذه النظرة بالمعنى السياسي الواسع ليست إلا نظرةً قاصرة تبتعد عن مفهوم الخير الاجتماعي، وتبتعد عن نظرية الحقوق والواجبات بالمعنى السياسي الحديث، حتى وإن فهمت هذه الأخيرة بمعزلٍ عن الأخلاق، ويشير ليو شتراوس لهذه النقطة بطريقته الكلاسيكية الخاصة، *فيرى أن كتاب الأمير يفشل في ذكر الضمير، والخير المشترك، وحتى في التمييز بين الملوك الصالحين والطغاة.*[7]

تتميز نصوص ميكافيلي –إضافة لما سبق– بالقدرة على الانتقال من الواقعي الملموس إلى النظري المجرد مع استبعاد العناصر الميتافيزيقية، فظهر قدرة فيلسوف فلورنسا على ضبط الموقف السياسي وفق نمطٍ سلوكي واضح يمكن التعامل معه وفق سلوك محدد، وتعد هذه من الخصائص المميزة لعلوم الحقبة الحديثة في مجال السياسية، وقد تطورت هذه النزعة المعرفية وصولاً إلى ما يعرف اليوم بالنمذجة السياسية، ورغم أن ميكافيلي لم يكن يشير إلى مثل هذا النوع من النماذج، لكنه بحث بكل تأكيد عن أنماط السلوك في كتابه الأمير، فبحث الاستجابات الممكنة من قبل الحاكم، وبالتالي فقد كان استبعاده للتقييم الأخلاقي عاملاً ضرورياً في سياق بحثه للانماط الممكنة، *وفي واقع الأمر لطالما وصفت لامبالاة مكيافلي بالأخلاق على أنها مثال للانعزال العلمي، في حين من الأدق القول أن حكمه كان وليد التجربة، وقد كوّنها من ملاحظة الحكام الذين عرفهم، أو من دراسة الأمثلة التاريخية، ولكن هذه التجريبية قائمة على الإدراك السليم أو بعد النظر العملي؛ بدلاً من تجريبيةٍ استقرائيةٍ، وبالمقابل من التضليل القول بأنه اتبع منهجاً «تاريخياً» لأنه غالباً ما*

---

[5] **المرجع السابق، ص 36.**

[6] **المرجع السابق، ص 49.**

[7] **شتراوس، ليو. *نيقولا ماكيافيللي*، مرجع سبق ذكره، ص 440.**

*استمد أمثلته من الماضي، فقد كان يستخدم التاريخ تماماً بمثل ما استخدم الملاحظة التجريبية، ليوضح أو يؤيد نتيجةً وصل إليها دون الرجوع إلى التاريخ، وليس ليستقرئ قانوناً تاريخياً، بهذا المعنى كان غير تاريخي إلى حد بعيد.*[8]

إن أكثر ما يسبب الاضطراب في فهم واستيعاب وتقييم فكر ميكافيلي هو التناقض الظاهري القائم بين موضوعي كتابيه ((الأمير)) و((المطارحات))، فبينما يتناول الأول أساليب الحكم القائمة على أساس الحاكم الفرد، والمواقف السياسية والتحولات والتغيرات الاجتماعية التي قد يواجهها، وأنماط السلوك التي يشرحها ميكافيلي والتي يبين مزايا ومعايب كل منها، فإننا نجد المطارحات بالمقابل وقد تناول فيه التحول السياسي بطريقة أكثر انتظاماً، فيشرح من خلاله الأطوار التي يمر بها المجتمع السياسي، أو إذا شئت شعب أمةٍ ما، وكيف يتفاعل الحاكم والمحكوم في إطار هذه التحولات ذات الطابع التاريخي، وكما يلاحظ كوينتن سكينر، *فإن المنطلق الحقيقي للمطارحات الذي يتخذ شكل التعليق على كتب المؤرخ الروماني تيتوس ليفيوس العشرة، هو في المقام الأول إنشاء دستور الدولة الحرة، ومن ثم كيفية إنشاء والاحتفاظ بقوة عسكرية فعّالة، ومن ثمّ ينتقل ثالثاً إلى مسائل تتعلق بالقيادة والقانون، وصولاً إلى صورة مكتملة عن أنماط الحكم الفعالة بناءً على رؤية تأملية للتجربة التاريخية لروما.*[9]

إن افتراض وجود علاقة تكاملية بين نصي (الأمير) و(المطارحات) يتيح للباحثين تقديم صورة جديدة عن أمير ميكافيلي، لكن هذا دونه بعض الصعوبات، أولها أختلاف طريقة الكتابة بين النصين، فنجد ميكافيلي وقد كتب (الأمير) ناصحاً، فيما كتب المطارحات باحثاً ومعرّفاً للقارىء بقوانين ونظم المجتمع السياسي، وبهذا يكون للكتابين وظيفتان مختلفتان، وبينما يقدم من خلال الأمير كتابةً ذات نزعة تجريبية ملموسة، فإنه يقدم من خلال المطارحات نزعتان إحداهما تجريبية ذات بعدٍ تاريخي، وأخرى تجريدية ذات بعدٍ نظري، وكلاهما في خدمة الواقعية السياسية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الإطار التاريخي لنصوص ميكافيلي، فإنه يمكننا أن نفهم الطبيعة الظرفية لكتاب الأمير، والمبادئ المتضمنة في إطار سرديته وغايته التجريبية السياسية، أي أن نص الأمير، وبينما يقدم النصح للحاكم في مجال الإجراءات السياسية الأجدى وفق كل موقف سياسي، فإن ميكافيلي يضمّنه الكثير من الأفكار والمنطلقات السلوكية السياسية التي يمكن توصيفها بأنها أعمق من كونها مجرد تجريبية براغماتية مباشرة، فهناك منطق يعبّر عن ضرورات الحكم، خصوصاً في تأسيس السياسات السلطوية والقانونية وفق منطق الضرورة، وهذا ما يتقاطع مع موضوع المطارحات، وإن كان لا يوافقه تماماً، وهكذا يمكننا أن نتفق إلى حدٍّ بعيد مع شتراوس في أن "**الموضوع الأساسي لكتاب (الأمير)، هو الأمير الجديد تماماً فى دولة جديدةٍ تماماً، أعني المؤسس... وهذا يعنى أن العدالة ليست بصورة دقيقة كما قال أوغسطين. السلطة الأساسية؛ لأن أساس العدالة هو الجور والظلم، وأساس الأخلاق هو اللاأخلاقية، وأساس المشروعية هو اللامشروعية، أو الثورة، وأساس الحرية هو الطغيان**"[10]

قد يعتقد المرء بأن الفيلسوف الأمريكي – الألماني ليو شتراوس يبالغ في تحميل النص الميكافيليّ ما لا يحتمل، وربما يقال بأن شتراوس ينزع نزعة شعرية تأويلية ذات بعدٍ ذاتيٍ في بعض نصوصه السياسية والتفسيرية، وقد يكون هذا هذا صحيحاً إلى حدٍ كبيرٍ، غير أن منهجية شتراوس في تفسير النصوص الكلاسيكية تبقى واحدةً من أكثر المنهجيات توليداً للمعنى، وهذا التفسير بالذات يربط تصورات ميكافيلي بعضها ببعض في كلا النصين الرئيسين لديه، أي

---

[8] **سباين، جورج. *تطور الفكر السياسي*، ج 3، مرجع سبق ذكره، ص 37.**

[9] **سكينر، كوينتن. *ميكافيللي- مقدمة قصيرة جداً*، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2014، ص 59.**

[10] **شتراوس، ليو. *نيقولا ماكيافيللي*، مرجع سبق ذكره، ص 437.**

المطارحات والأمير، فكما هو بيّن فإن للأمير وظيفة وغاية تتجاوز مجرد الحكم، أي أن التفسير التقليدي لميكافيلي بكونه ينظّر للحكم من أجل الحكم، أو للسلطة من أجل السلطة، هو تفسير قاصرٌ عن تبيين مقاصد المنظّر الفلورنسي في السياسة، بل هو أيضاً قاصر عن قراءة ظروف عصر النهضة في إيطاليا، ولهذا فإنه من الأجدى ربط عناصر الفكر الميكافيليّ لتقدم صورةً مكتملةً، وفي واقع الأمر فإن بناء أنماط السلوك السياسي التي يقترحها ميكافيلي هي مسألة تطلبت منه تطوير نظرةٍ تجريبية معتمدة على التأمل بالمثال التاريخي، وهذه مسالة لم تكن عفويةً ولا عبثية، بل يمكن القول بأن ميكافيلي نفسه قد عزم على استكشاف التاريخ كأساسٍ لرؤيةٍ استبصارية للمستقبل، والمقصود هنا ماضي روما ومستقبل إيطاليا، وهو يعكس ذهنية براغماتية في فهم السياسة القديمة المدونة في التاريخ القديم، والكتب السياسية ذات الطابع المثالي، وقد لاحظ شتراوس هذه المنهجية ودورها في بناء ذهنية جديدة اعتماداً على النص القديم، *فاكتشاف الأساليب والنظم الجديدة ليست سوى إعادة اكتشاف لأساليب ونظم قديمةٍ، وهو أمر خطيرٌ إن فُهم في سياقه الحقيقي، فهذا الاكتشاف من جديد أدى إلى احتياجات جعلت من الضروري أن يحاكي السياسيون فضيلة القدماء، وهذا الاكتشاف يعارض الدين بمنظور النهضة والحداثة، لأنه يعلم أن محاكاة الفضيلة القديمة أمرٌ مستحيل أخلاقياً؛ لأن فضائل الوثنيين ليست سوى رذائل مشينة. بينما ما يحققه ميكافيلي في كتاب (المطارحات)، ليس تقديم الفضيلة القديمة في مقابل النقد المسيحي وحسب، بل إصلاح هذه الفضيلة القديمة ذات الطابع الروماني، وجعلها في سياق الأخلاقيات النهضوية وفق منطق الضرورات*.[11]

لقد قدّم ميكافيلي مطارحاته بعد تتبعه لتيتوس ليفيوس، غير أنه تأثر أشد التأثر بنظرية الدورة الدستورية التي استمدت جذورها العميقة من النظريات القديمة في تحوّل الحكومات وتغيراتها، انطلاقاً من أفلاطون وأرسطوطاليس حيث انتقلت هذه النظرية وتطورت لدى بوليبوس المؤرخ الروماني الكبير، كما أن لشيشرون مساهماتٍ جليلةً في هذه النظرية، ويضاف إلى هذا فلسفة ابن خلدون، التي ترتبط أشد الارتباط بهذه النظرية، مع وجود جملةٍ من الاختلافات الدقيقة بين هؤلاء والتي لا يسع ذكرها هنا؛ فنظرية الدورة الدستورية لدى ميكافيلي هي شكلٌ أو صيغة من النظرية الدورانية (**أناسيكلوسيس**– Anacyclosis) وتسمى أيضاً نظرية الدورة الاجتماعية (Social cycle theory) والتي تفيد أن المجتمعات السياسية والمدنيات والحضارات تتحرك حركةً دورانية من حيث التطور، أي تبدأ من نقطةٍ تاريخية ثم تدخل في مسار تطوري ثم تعود إليها، وفي سياق ذلك تظهر أنماطٌ محددة من أشكال الحكم والقانون، فترى هذه النظرية أن المدنيات والدول وتاريخ الحضارات المتعاقبة عموماً في سياق تطورها التاريخي الدوراني، يسودها نوعٌ من أنواع الحكومات، فهناك الحكم الملكي أو الأميري، ومن ثم الأرستقراطي ومن ثمّ الجمهوري أو الديمقراطي، والتي تتحول إلى نقائضها، الحكم الطغياني، ومن ثم الأوليغاركي أي حكم القلّة، ومن ثم الحكم الفوضوي، والحكومات بشكلها الناشيء، تقوم على أسسٍ فاضلة بما يتناسب مع مرحلتها وحالتها، ما تلبث في حالة ضعفها أن تظهر عللها ومشاكلها، فتنقلب نسخة ضدّية تحمل معايبها، والتي تقوّض وجود هذا الشكل من الحكم والقانون، فترى هذه النظرية أن هذا من طبيعة الوجود فتمر أشكال الحكم وأنماط المجتمع السياسي بمرحلةِ الذروة في الازدهار بين مرحلتي النشوء والانحطاط، وهو ما يعبر عن حقيقة الصيرورة والحياة في الوجود، ويرى ميكافيلي في المطارحات أنه: "**ثمة ستة أشكال من الحكومات، ثلاثة منها سيئة للغاية، وثلاثة حسنة في طبيعتها ولكن من السهل إفسادها، ولذا فمن الواجب اعتبارها من النوع السيء أيضاً... وتكون الأشكال السيئة الثلاثة تابعة للثلاثة السابقة، وتتشابه مع تلك الي ترتبط إليها إلى حد يجعل**

[11] **المرجع السابق، ص 444.**

**من السهل جداً على أية دولة التحول من شكلٍ منها الى آخر. فمن اليسير التحول من الإمارة الى حكم الطغيان ومن حكومة النبلاء (الأرستقراطية) الى حكم القلة (الأوليغاركي) ومن حكومة الشعب (الديموقراطية) الى الفوضى".**[12]

إن استدعاء ميكافيلي لأفلاطون كما نجده في توالي الحكومات وصعودها وتدهورها من خلال النظرية الدورانية، لهو أمر يحمل بحد ذاته مفارقة ملفتة وطريفة، فميكافيلي يناقض، بل يعادي نموذج اليوتوبيا بشكل متطرفٍ إلى درجة يستهدف فيه فيلسوف فلورنسا إقصاء كل أفكار اليوتوبيين وشيخهم أفلاطون، فيما يعتمد ميكافيلي هاهنا بعض أفكاره الجوهرية، أما الجانب الآخر لهذه المفارقة، أن حركية نظرية الدورة السياسية الدستورية أو الدورانية تناقض مثالية أفلاطون إلى حد كبير، وكأن ميكافيلي يستخدم متن أفلاطون في هذه النقطة ضد مثالية أفلاطون، فإحدى أهداف كتاب الأمير هو الهجوم على الجمهورية الفاضلة كنموذجٍ فلسفيٍ، بل إن هناك احتمالا بأن ميكافيلي قد عنى أيضاً بعض الفلاسفة المسلمين كالفارابي، وحتى المفكرين السياسيين المسلمين كالماوردي، وهذا يتطلب بالطبع إثبات اطلاع ميكافيلي عليهم.... وبهذا يكون ميكافيلي منساقاً للهجوم على النماذج المثالية اليوتوبية والدينية على السواء، كذلك يكون موقفه من هذا الخطاب اليوتوبي متفقاً جوهرياً مع ما كتبه من مواقف سياسية من الدين باعتباره أداةً للتحكم بالجماهير، والأهم في هذا أن علاقة الحركة التاريخية للدولة التي ترسمها نظرية الدورة الدستورية تبيّن تشابهاً منهجياً مع النظرية التاريخية الحديثة، وتكشف علاقةً وطيدةً –لكنها ليست بأي حالٍ الجذر الوحيد– بفلسفة التاريخ الحديثة، وهو ما يسمح لنا بافتراض العلاقة المنهجية بين متون نظرية الدورانية السياسية لدى الكلاسيكيين والنهضويين من الفلاسفة والمؤرخين ومتون فلسفة التاريخ كما لدى هيجل وماركس، أي أن فلسفة التاريخ هي توسيع وتطوير شديد التطرف لمنظور هذه النظرية، هذا إذا افترضنا أن فلسفة التاريخ الحداثية تعود لهذه النسخة من النظرية النهضوية، والأصح أن فلاسفة التاريخ الحداثيين قد اطلعوا وتأثروا بمتون ميكافيلي ونسبيته، وفكرة الانتقال بين أضداد الحكومات، لكنهم لم يستنسخوا نظريته، وإنما أخذوها بعين الاعتبار وتأثروا بها باعتبارها تفسيراً معرفياً وجيهاً، ذلك أن فلسفة التاريخ الحداثية كما نجدها لدى هيجل وماركس تصف التاريخ باعتباره حركة موضوعية، بينما يركز ميكافيلي على دور الفعالية الذاتية في تحقيق حركة التاريخ، باعتبارها حركة طبيعية تتفاعل مع براغماتية قائمة على معيار تحقق المصلحة والنجاح في تحقيق النصر بعيداً عن الغاية الأخلاقية أو العقلية أو الموضوعية، *وسواء تعلق الأمر بالأمير أو بالمصلح الجمهوري فلا يرى ميكافيلي البتة في السياسة إلا لعبة إرادات وأهواء ومواهب فردية، وبالتالي لم يتمتع دائماً بالإحساس بالقوى الجَمْعية وعملها البطيء. بل كان ذا نزعة حتمية جبرية في تفاعلها من الفعالية الفردية للسياسة. إذ يستطيع الناس حقاً أن يساعدوا القَدَر لكن لا يستطيعون أن يعارضوا قراراته، التي هي قرارات لا تُدرك. وبحسب ميكافيلي، فإن التاريخ يقدم دروساً قيّمة، إلا أن الطبيعة الإنسانية بما تفترض من حدود تشاؤمية، تفرض تضييقّ حقل التنقيب التاريخي الذي يمكن أن تُكتَشَفْ فيه معقولية ما.*[13]

وتنتمي جذور نظرية الدورة الدستورية كما أوردها ميكافيلي بطبيعة الحال إلى الفكر القديم، والروماني منه تحديداً، ذلك أن الرومان قد اهتموا بتنوع أشكال الحكم نظراً لاتساع امبراطوريتهم الجمهورية بدءاً، فهذه الأشكال المتنوعة للحكم في المقاطعات المختلفة والبعيدة، والتي تنتسب نظرياً إلى روما، تختلف فعلياً في كثير من مناطق إمبراطوريتهم، فهناك أشكال متعددة للحكم المحلي، تعبرُ عن خصائص مختلفة للمجتمعات الخاضعة لسلطة روما، وهكذا نفهم تماماً نظرة

[12] **ميكيافيلي، نيقولو. *مطارحات ميكافيلي*، تعريب: خيري حماد، دار الافاق الجديدة، بيروت،1982، ص 217-218.**

[13] **توشار، جان. *تاريخ الأفكار السياسية*، ج2، ترجمة: ناجي الدراوشة، دار التكوين، دمشق، 2010، ص 356.**

شيشرون وغيره من المفكرين الرومانيين والفلاسفة السياسيين القدماء الذين دعوا إلى الحكم وفق المزيج الدستوري، والذي يحمل خصائص جميع الحكومات، وأفضَلَ ما فيها، بما يحقق الاستقرار رغم التحولات والتغيرات التي تطرأ على مجتمع الدولة أو مجتمعات الإمبراطورية، فالأهم بالنسبة لهم هو وجود نصٍ دستوري يضمن محاسن الحكومة الأرستقراطية والحكومة الديمقراطية وحكومة الإمارة الفردية، وذلك في آن واحدٍ، ولأنه من الصعب جداً الحصول على هذا المزيج الدستوري في نصٍ قانونيٍ واحد، فإنه من الأجدى تفسير المزيج الدستوري الذي دعا إليه مفكروا روما القديمة على مزج بين المزايا الدستورية على طول رقعة الدولة الإمبراطورية المترامية الأطراف، بما يعبر عن تنوع أنظمة الحكم المحلية، وفي هذا السياق نجد أن ميكافيلي قد عايش وضعاً مشابهاً لهذا الوضع إلى حدٍّ ما، لكن بوضعية تاريخية مختلفة، فكانت إيطاليا منقسمةً إلى إمارات متناحرة ومتنافسة، فيما نظّر ميكافيلي لوحدة إيطاليا، من خلال سيطرة الأمير القوي، إلّا أن مثل هذا التوحيد المنشود سيصعب عليه توحيد النظام الدستوري لإيطاليا، ونجد أن متون ميكافيلي تشهد بإدراكه لهذه الصعوبة، وهنا نفهم كيف تناول فكرة الدستور المختلط، رغم أنّه لم يدعُ لها صراحةً، ولكنه أثنى عليها، *فهو يرى أن جميع أشكال الحكم ليست من النوع المرضي تماماً، وذلك لأن عمر الحكومات الطيبة قصيرٌ، ولأن حياة الحكومات السيئةِ مليئةٌ بالشرور والآثام، إذ يسهل أن تنقلب الحكومة إلى ضدها، وهذا هو السبب الذي حمل المشرّعين العاقلين، الذين يعرفون معايب الحكومات بأنواعها، على الامتناع عن تبني أيٍ من أشكال الحكم هذه، واختيار بديل عنها، يتمثل في شكل من أشكال الحكم الذي يشترك فيه الجميع، وذلك لأنهم يرون أن هذا الشكل أكثر قوةً وثباتاً، فالعقلانية بالنسبة إليه تقتضي أن توضع فئات المجتمع في الدولة الواحدة في مقابل بعضها البعض، تراقب بعضها وتحد من سلطات بعضها، إذ لو وجد حكم الأمراء والنبلاء والشعب في دولة واحدة، لاحتفظ كل من هذه الفئات لنفسه بحق مراقبة الفئتين الأخريين*[14]

وبالعوده الى نظرية الدورة الدستورية وخصائصها، لا بد لنا أن نذكر أنها مرتبطة تاريخياً بشكل الدولة– المدينة منذ انتقالها من النموذج الإغريقي اليوناني الى النموذج الأول للدولة الرومانية، فقد نشأ النموذج الروماني وتطور مع مرور الوقت، فبينما كانت روما الأولى جمهوريةً ترتكز على مركزية المدينة (روما)، فإنها ما لبثت أن تحولت إلى إمبراطوريةٍ محاربةٍ ذات نزعة أرستقراطية تتصارع فيها مختلف الطبقات، وكان ذلك عندما تجاوزت حدودها الطبيعية أي القومية، وهو ما ركز عليه ميكافيلي، وهذا ما أنشأ عليه نظريته وطموحاته، لكن روما عندما توسعت تحولت الى دولةٍ إمبراطوريةٍ ذات طبيعه ملكية عسكريةٍ (شكلياً ملكية منتخبة) ذات نزعة أرستقراطية أو أوليجاركية في واقع الحال، فروما التي يتخذها ميكافيلي نموذجاً تاريخياً لتصوراته عن الدولة الأمثل، لم تكن مثالية بطبيعة الحال كذلك وتحديداً من حيث تمثيل الحرية، كما أنها مثّلت نموذجاً للعنف والانتهاكات في كثير من المناسبات عبر تاريخها، والحقّ يقال رغم ذلك بأنها كانت دولةً موحدةً مستقرةً في أغلب أيامها من خلال نظامها القانوني، رغم خوضها للصراعات العسكرية الموسعة عبر العالم القديم، خصوصاً في فترة السلام الروماني (بانكس رومانا)، وهذا ما يجعل نظرية الدورة الدستورية مهمةً في رؤية ميكافيلي، ولا ندري تماماً ما الذي صوّرته النصوص الموروثة التي وصلت ميكافيلي، وما مدى تأثيرها على رؤيته تجاه الإمبراطورية الرومانية، كما أن الكنيسة الكاثوليكية على ما يبدو قد حاولت لأسباب عديدة تضخيم التراث الروماني، بسبب محاولاتها السابقة توحيد العالم اللاتيني الغربي، وفي مقابل هذا كله يقيم ميكافيلي تقابلاً بين الفكر الروماني والمسيحية الكنسية، على اعتبار أن الأول يمجد القوة ويقوم على فكرة النبالة والفروسية، وذلك في مقابل الفكر

[14] **ميكيافيلي، نيقولو. *مطارحات ميكافيلي*، مصدر سبق ذكره، ص 220–221.**

المسيحي الذي يقوم على التسامح والوداعة والضعف على حد زعم مفكر النهضة، وهذه الفكرة تشبه إلى حد ما أفكار نيشته في أخلاق القوة، وهكذا يتبيّن أن ميكافيلي ينظِّر لروما جديدة أي إيطاليا الموحدة، ولكنه يدرك تماماً الحدود والشروط التاريخية التي تجعل هذه المهمة مختلفةً، فقوة الحاكم كصاحب مصلحة وكمنظرٍ للشرعية السياسية في حالة أمير ميكافيلي، هو المشرع الذي يتحدد وفق إدراكه لحدود حكمه، وشروط واقعه، وخصائص الزمن الذي يعايشه، شكلُ الحكمِ ونموذجه ونظامه القانوني والقيم السياسية التي ينبغي اتباعها، وفي جميع الحالات لن يكون هناك نظامٌ سياسي كامل يتجاوز الزمن، ولكنه قد يكون مناسباً لحاجات المجتمع ويعمّر طويلاً تبعاً لكفاءته، *فإن من يقوم على تشكيل حكومة ويختار لها أحد الأشكال الثلاثة الرئيسة من الحكم، فإنه يكون قد اختار لها في الواقع حكماً مؤقتاً، إذ ليس ثمة من سبيلٍ للحيلولةِ دون تحوّله إلى نقيضه، فهي قضية حتمية تتبع الطبيعة ومجريات القدر، وإن نجاح الحكم وفشله، ونشأته واندثاره ترجع غالباً إلى القدر أو الحظ، وكذلك الاختلافات التي تنشأ في الحكومات بين الناس، وذلك يتبع الطريقة التي نشأت فيها مدنيتهم على الطبيعة، وحاولوا التكيف مع بيئتهم ومع بعضهم البعض، وكيف اختاروا زعيمهم، وما هي القيم التي نشأوا وازدهروا عليها.* [15]

إن النقطه الحاسمة في فهم ميكافيلي هي إدراك أنه يبحث عن أساسٍ نظري للواقعية السياسية، وهذا هو السبب في أنه اتخذ نظرية الدورة الدستورية أساساً لتفسير التغيرات السياسية التي تطرأ على الدول والمجتمعات السياسية عبر التاريخ، وهو ما يخلق أوضاعاً متعددةً ومتغيرة، يمكن أن يستخلص منها مجموعةً من النماذج، ويستقرئ فيها مجموعةً من القرارات السياسية، وهو ما يفترض أن يسمح للسياسي بالتحكم بالوضع القائم، والتعامل مع الموقف السياسي وفق الشروط التاريخية الخاصّة، وتجاوز المصاعب، وتذليل العقبات، وصولاً إلى تحقيق غاياته، من خلال تحقيق أفضل الأرباح مع أقل الخسائر، ولذلك فقد احتاج ميكافيلي إلى باراديغم نظري للتغيّر التاريخي، وهنا ركز ميكافيلي على زاوية جعلت من متنه النظري علامةً فارقة عن فكر العصور الوسطى، وهي إدراكه لإنسانية الإنسان أي فضيلته وطبيعته الوحشية أي أنانيته، وهما جانبان من الطبيعة الخاصة بالإنسان، فالإنسان كائنٌ سياسي يستخدم جميع الأدوات لتحقيق رغباته، إضافةً لرغبته العارمة بالتملك، وهو ما يجعله في حربٍ دائماً مع غيره من البشر، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى التضارب دائماً في المصالح، والتنافس الشديد بين الناس، وتتقاطع هذه الفكرة مع منطلقات توماس هوبز في تطوير نظريته في الدولة الحديثة، التي تحولت إلى نظرية جوهرية في توصيف الدولة الحداثية، وطبيعة الإنسان السياسي الحديث، لكن ما يمكن قوله في هذا الصدد إن الطريقة المنهجية التي يتعامل بها ميكافيلي مع العالم السياسي اتسمت بكثير من رواسب العصور الوسطى، كما أسست لكثيرٍ من ملامح الفكر السياسي الحديث القائم على الواقعية والنسبية، *فهو يبتغي أن يتصدى للأمور السياسية كواقعيٍ، ويريد أن يعطي تحليلَهُ لنماذج الدولة قواعدَ وضعيةً. لكن استقصاءه، ظلّ محدوداً إذ اتسمت نظريته بالانحياز القبلي، لذا ظلّت نظريته لجهة مصادرها إيطاليةً على نحوٍ وثيق. بينما ترك مذهبه وطبيعة نصه في حالات كثيرة على أفكاره طابعاً لغزياً غائماً. ومع ذلك فأن أفكاره لا تنقصها عناصر الوحدة، وهي وحدة محسوسة في نقاط عظمتها كما في نقاط ضعفها. وفي المقام الأول، أهمل تصور ميكافيلي للتاريخ الوقائعَ الاقتصاديةَ ووصل إلى الجهل بالحتمية الطبيعية الواضحة جداً في الظواهر الاجتماعية.* [16]

---

[15] **المصدر السابق، ص 218.**

[16] **توشار، جان. *تاريخ الأفكار السياسية*، ج2، مرجع سبق ذكره، ص 356.**

**أ- ثانياً- تاريخية المدنية السياسية وبناء المجتمع السياسي:**

إن الطبيعة التاريخية لنصوص ميكافيلي تلقي بظلالها على إطار المعرفة السياسية التي عبّرت عنها متونه السياسية، فيعتقد الكثير من الباحثين أن نص ميكافيلي يتسم بنزعةٍ تاريخية، بينما يعتبر آخرون أن ميكافيلي قد طوّر طريقةً ذات بعد تجريبي، وبينما تعدّ الفترة التاريخية التي نشأ بها الفكر الميكافيليّ هي المنشأ الأساسي للتفكير الفلسفي التاريخي، فإن ميكافيلي نفسه يتشبث بالأفكار الرومانية الإغريقية في السياسة في الكثير من العناصر والأفكار التي تكوّن نظريته السياسية، ومكمن الأمر ها هنا أن نصوصه قد حملت سماتٍ واضحةً للنزعة التاريخية، فيما سبقت فلسفاتِ التاريخ الحديثة، لكن دون أن نعتبر فلسفة ميكافيلي فلسفةً مكتلمةً للتاريخ، فهي إرهاصٌ لما كان سيأتي بعدها، أو قُل هي فلسفة تاريخٍ في مرحلتها الجنينية إن شئتَ، خصوصاً أن النزعة التجريبية والذاتية في النص الميكافيلي تبتعد بمتن كتابي الأمير والمطارحات عن المنهج التاريخي، لذا إذا توخينا الدقة، فإن ما يتحدث عنه ميكافيلي ليس فلسفةً للتاريخ بل هو صياغةٌ تجريبيةٌ وسرديةٌ أو سردٌ للتجربة الذاتية في سياق التطورِ التاريخي، فما يهم ميكافيلي من التاريخ هو تطور التجربة ونشوئها وتحوّلها وعيوبها التي تولّد المواقف السياسية المختلفة، فميكافيلي بحد ذاته لم يكن قارئاً دقيقاً للتاريخ، كما أن نظرية الدورة الدستورية لا تكفي فعلاً لبناء فلسفةٍ في التاريخ، إذ من المهم جداً فهمُ أنّ الحكومة لديه ليست ظاهرةً تاريخيةً بل تطوراً للنزاعات الأنانية في المجتمع على أسس براغماتية عملانية، إذ في دائرة السياسة، ومجال شؤون الحكم "**لا نعرف إلا مبدأ واحداً أو معياراً وحيداً نحكم به على الفعل؛ هذا المبدأ وذلك المعيار هو النتائج التي يحققها الفعل؛ فإذا كانت النتائج مفيدةً كان الفعل صائباً، وإذا كانت غير مفيدة كان الفعل خاطئاً**"[17]

وهذا يقودنا إلى التناقض بين المجتمع الذي يجمع أفرادَه في رابطةٍ مشتركة من جهة وتضارب المصالح من خلال النزاعات من جهة أخرى، والأمر الذي يولّد حركة التاريخ كما يُفهَمُ من متن ميكافيلي هو التفاعل بين المجتمع بطبقاته والنزعات الأنانية في سياق الصراع الدائم، وهذا هو منبع حركة التاريخ، والاستثناءُ الوحيدُ في هذه النزاعات الأنانية هم المشرّعون العظماء، وهؤلاء يتصرفون بطريقةٍ مختلفةٍ، فهم استثنائيون، وهم يؤسسون الدول، ومن أمثال هؤلاء –كما يروي ميكافيلي– النبي موسى عليه السلام وصولون الحكيم وغيرهم، ولهؤلاء ضروراتٍ تاريخيةٍ تفرض عليهم استخدام كلّ الوسائل لإنشاء المجتمع من رحمِ الفوضى، وفرض القوانين فيه، و بينما تبدو هذه نظرةً مثاليةً مختلفةً عن سياق النظرية الواقعية التي خطّها ميكافيلي، إلا أنّ نقطةً مميزةً يمكن إدراكها وفهمها من نصه ومفادها أنّ المجتمع الإنساني بذاته يولّدُ نوعاً من إعادة الضبط الذاتي مع كل دورةٍ دستوريةٍ أو تاريخية، حيث تتشكل نقطة انطلاق جديدة في حركة التطور، لكن ذلك لا يعني أن السياق الأخلاقي هو جوهر التطور، أو التحول التاريخي، بل حسنُ الممارسة والدهاء السياسي والمصلحة الذاتية بين الأطراف السياسيين في المجتمع والدولة: فميكافيلي "**... يقرر أن الدولة التى تتبع قواعد الأخلاق لا تلبث أن تنهار، فالدولة عنده لا تعرف الأخلاق، وما تفعله لا يتصل بالأخلاق أو اللاأخلاق، فهذا لا يهم الدّولة في قليلٍ أو كثير**"[18]

أبرز ما يكشفه منهج نيكولا ميكافيلي هو الطبيعة الصّراعية داخل المجتمع، والتي تتبلور على أساسٍ طبقيٍّ، وهذا الأساس رغم أنه يتشابه نسبياً مع التركيب الماركسي في تفسير حركة التاريخ، إلا أن هذه البنية الطبقية التي يتكلم عنها

---

[17] **اسماعيل، فضل الله محمد. *فلسفة القوة – أصولها وتطورها في الفكر السياسي الغربي*، مكتبة بستان المعرفة، كفر الدوار، 2002، ص 29.**

[18] **المرجع السابق، المكان نفسه.**

ميكافيلي تتعلق بشكل أساسٍ بالطبيعة البشرية لا بحركة التاريخ، بل إن الحركة الدورانية للمجتمع السياسي تتأتى بالنسبة لميكافيلي عن هذا التركيب الطبقي الطبيعي الذي يعبّر في جذوره الأفلاطونية عن تقسيماتٍ مضمرةٍ في النفس البشريةِ، وهذا يبين لنا اختلاف المنظور بين ميكافيلي وكارل ماركس، فالطبقات الثلاث التي يشرحها ميكافيلي، أي النبلاء، والشعب، وحكومة الأمير المتفرّد، إنما هي طبقاتٌ موجودةٌ في كل المجتمعٍ بشكل أو بآخر ويشكّل تفاعلها أو التفاعل بين بعضها البعض القوانين الرئيسة لعالم السياسةِ وحركةِ التطور السياسي، وهذا جوهر نظرية الدورانية، وهو أمرٌ يختلفُ تمام الاختلاف عن الجدلية المادية التاريخية، بل إن مفهوم الطبقة ذاته ليس متحدداً بشكلٍ واضحٍ في متن ميكافيلي، *إذ يبيّن ميكافيلي في كتابه الأمير أن هناك صراعاً دائماً بين الارستقراطيين النبلاء من جهة والشعب من جهة أخرى، وهذا الطرفان في تنافسٍ دائم، فيحاول كل طرف إقامة حكومته، وفي حال عجز أحد الطرفين عن إقامة حكومته، فإن كلاً منهما يدعم أميراً يمثله، فالنبلاء يدعمون منهم نبيلاً ليكون أميراً يرعى مصالحهم، والشعب يرفع منه شخصاً ليكون أميراً على المدينة، على أن الحظ وحسن الطالع والمكر والدهاء، هي العوامل الحاسمة حقاً في مثل هذا الصراع، وفي الحالتين سيعاني الأمير المنتصب على هذه الإمارة من الحفاظ على سلطته، ولا يتأتى له ذلك إلا بحيل السياسة، والأندر أن يصل أمير من الشعب فيكوّن الإمارة المدنية فهي تتطلب الكثير من الحظ.*[19]

هناك إذاً ثلاث مستويات طبقية رئيسةٍ في المجتمع السياسي كما يصفة ميكافيلي في كتابيه الأمير والمطارحات حول تيتوس ليفيوس، فهناك عامة الشعب أو الجمهور، وهم المادة الحقيقية للإمارة أو المدنية السياسية، وفي مقابلهم هناك الأميرُ وجهازه السياسي ذو الطبيعة السلالية، وبين هذين المستويين الطبقيين هناك طبقة النبلاء. ويتراوح توصيف ميكافيلي لهذه العناصر الطبقية بين توصيفٍ ثنائيٍ وثلاثيٍ، أي في الحالة الأولى كما يظهر من نصوصه فهناك النبلاء في وجه عامة الشعب، يتنافسون جميعاً على الانفراد في حكم الإمارة، من خلال تكوين حكومتهم الخاصة، وينتج عن هذا التنافس وهذا الصراع ظهوره طبقة ثالثةٍ تمثل الأمير وحكومته أو طبقة الأمراء، وهنا تظهر إمكانية التصنيف الثاني من حيث اعتبار هذه الطبقة جزءاً من الطبقة السابقة التي ولّدتها، أو اعتبارها طبقةً موضوعية مستقلة، بما يرتبط بها من رجالات الدولة، ولعل ميكافيلي يجعل أصحاب القوة العسكرية أي أمراء الحرب جزءاً من جهاز الأمير السياسي. وفي الحقيقة يعتقد ميكافيلي أن أخطر هذه المكونات وأكثرها تلاعباً في عالم السياسة هي طبقة النبلاء، إذ أن النخب من النبلاء يعملون دوماً لإحقاق مصالحهم الخاصة واحتكار الموارد والتلاعب بالناس، إذ أنّهم لا يجدون غضاضةً من التحول إلى الغطرسة والانتهازية والاستغلالية، لكن هذا بطبيعة الحال جزءٌ من الصّراع السياسي كما يصفة ميكافيلي نفسه، إذ إن العوام أيضاً معرضون للانجراف بسهولةٍ الى ذات الغطرسةِ والانتهازيةِ بل وحتى العنف، *فيبين ليفيوس وفق ما يورد ميكافيلي نفسه، أن النبلاء أو العوام، كانوا دائماً ما يتجهون الى الغطرسة عندما يكون الفريق الثاني قد استكان الى الهدوء والذلة، وأنه عندما كان العوام يهدأون ويلزمون مواضعهم، كان الشبان من النبلاء يشرعون في إساءة معاملتهم، وأن حماة الشعب (التربيون) في مجتمع روما كانوا أعجز من أن يصلحوا هذا الوضع، لأنهم كانوا يتعرضون أيضاً للعنف وسوء المعاملة، وهكذا فقد حملت الرغبة في الحرية كلاً من الفريقين على اضطهاد الفريق الآخر، ما دام أنه متفوقٌ عليه.*[20]

[19] **ميكيافيللي. *الأمير*، مصدر سبق ذكره، ص 56-57.**

[20] **ميكيافيلي، نيقولو. *مطارحات ميكافيلي*، مصدر سبق ذكره، ص 370.**

في واقع الأمر فإن هناك طبقةً خفيةً يتناولها نص ميكافيلي بشكلٍ مواربٍ، والمقصود هنا طبقة الإكليروس الكنسي التي كانت ذات تأثيرٍ عميقٍ في المجتمع الإيطالي في عصر النهضةِ، وكانت ذات دورٍ مزدوجٍ في تقديم منتجاتٍ ثقافيةٍ للنهضةِ، فيما قامت بإعاقة التقدم المعرفي من جانب آخر، ومن المحتمل أن ميكافيلي قد ربط فعلياً بين طبقة النبلاء وطبقة الإكليروس، خصوصاً أن النبلاء الإقطاعين قد اكتسبوا مشروعيتهم السياسية من خلال مباركة الكنيسة البابوية في روما، بما يسمح للمؤرخين بالقول بأن تحالفاً تاريخياً نشأ بين الكنيسة وطبقة النبلاء الإقطاعيين، لم يتفكك إلا مع حلول العصر الصناعي. وقد حمّل ميكافيلي طبقة الإكليروس جزءاً كبيراً من مشكلةِ تفككِ الدولة الإيطالية إلى دويلاتٍ، وليس خافياً بأن الكنيسة ـ الدولة لعبت أدواراً عديدةً عبر تاريخها في الصراعات الإيطالية والأوروبية خلال العصور الوسطى وفي فترة عصر النهضة، وهذا يبرّر موقف نيكولا ميكافيلي الحاد من السلطة الزمنية للكرسي المقدّس، بما يمكن اعتباره أول ملمحٍ من ملامح العلمانية الأوروبية، *ففيلسوف فلورنسا يكره ويزدري حكم الكهنة مثله مثل الرواد الأوائل، ويعادي السلطة الزمنية للكرسي المقدس، لكنه واقعيّ بقدرٍ كاف ليدرك أهمية دوره، لكنه يحمّله المسؤولية، فيما لم يكتفِ بالدفع قدماً لعلمنة الدولة، بل أراد أن يُخضع لها الدين بصورة كاملةٍ، فالدين بالنسبة له أداة للسُلطة وعنصر أساس للتماسُكِ الاجتماعي.*[21]

ونجد في نصوص ميكافيلي مفارقةً ملفتةً، تتعلق بموقفه من اتساع وقوة الدولة وتركيبها، وعلاقة هذا التركيب بالدين، أما المفارقة بحد ذاتها فهي أن ميكافيلي عبّر في غير ما مناسبة عن رفضه القاطع وكرهه الشديد لإدخال الدين ورجال الدين في منظومة الحكم، فهو من جهة يجعل القوانين التي يضعها الأمير فوق كل الاعتبارات الأخلاقية فضلاً عن الدينية، أي أنّ ضروراتِ السياسةِ فوقَ كل ضرورةٍ، ولكنه بالمقابل يجعل الدين ضرورةً لتنظيم المجتمع وإخضاعه للتراتبية السياسية الضرورية، وهذه المسألة سنتناولها تالياً في السياق المناسب، فكيف يوفّق ميكافيلي بين طرفي المفارقة؟ ولهذه المفارقة وجهان، أمّا الوجه الأول لهذه المفارقة فهي أن ميكافيلي يعادي ويعارض تكوين الإمبراطورية الكنسية والسلطة الزمنية للكرسي الرسولي، فيما نجده يؤيد ويدعو لإحياء التقاليد الرومانية القديمة بما تشمله من نزعة توسعية إمبراطورية، بل وبما تشمله من قيم دينية وثقافية، أما الوجه الآخر أنه يجعل الإمبراطورية الكنسية المفترضة في مواجهة العولمة الرومانية ذات الطابع القانوني الدستوري، وبهذا نتفق مع تحليل جان توشار الذي مفاده أنه قد "... **قاده موقفه في علمنة الدولة وتمجيدها إلى نتائج عديدة، منها: عداءٌ للإمبراطورية ولكل ما يمكن أن يُذَكّر بالنزعة العالمية المسيحية؛ وريبة وازدراء للأرستوقراطيات النبيلة ذات الأصل الإقطاعي. وتَصورٌ «واقعي» خصوصاً للعلاقات بين الدول. ونظراً لأن [ميكافيلي] مُعْجَبٌ بالفتح الروماني، فقد ثبّت في هذا الموضوع القواعد ذاتها التي قام عليها سواء للجمهوريات أو للأمراء. فالدولة ذات نزوعٍ طبيعي لأن تكبرَ وتتسع، ولا وجود لأخلاق أو لقانون دولي. وفي غابٍ كل شيءٍ فيه حِلّ لأن يُؤخذ ويُستولى عليه. تكون المسألة الوحيدة في أنْ تحسب الدولة جيداً مبادراتها، وأن تقدر أفضل تقدير نسب القوة والحيلة، وتبدو واضحة في هذه الشروط الأهمية الأولية للتنظيم العسكري في الدولة**"[22]

لا شك بأنّه من العبثي تحريف مآلات مذهب ونظرية ميكافيلي، إذ لا يعني ابتعاده عن الفكر الكنسي أنه ذو نزعةٍ إنسانوية، فميكافيلي هو السلف الحقيقي للبراغماتية السياسية، ولهذا يبقى موقفه من المدنية الجمهورية أو الإمارة المطلقة أمراً غير محسومٍ حتى نهاية نصوصه، وإن أمكن حسم ميله إلى المدنية الجمهورية، طبقاً لآرائهِ، فإنه في

[21] **توشار، جان. *تاريخ الأفكار السياسية*، مرجع سبق ذكره، ص 357.**

[22] **المرجع السابق، ص 358.**

خضم مقارنته بين تاريخ الإمارات المطلقة والجمهوريات الشعبية نجده يبحث في مميزات ومعايب كلٍ من نموذجي الحكم، فإدراكه لطبيعه الصراع السياسي الأبدي الذي يشغل عالم السياسة بين جميع الأطراف، أو كما يصفة هوبز حرب الكلّ ضد الكل، إن هذا الادراك يبيّن أن القرارات السياسية الصحيحة منها والخاطئة قد يتخذها أيّ طرفٍ تبعاً للتفضيلات التي يتخذها السلوك السياسي الخاص به، بل إنه يميل تبعاً لإدراكه للوقائع التاريخية إلى أن الجمهوريات تبتعد أكثر عن الأهواء الشخصية، يقول ميكافيلي في المطارحات: "... **إذا أجرينا إحصاءً بعدد الفتن التي كان العوام مسببيها، وتلك التي أحدثها الأمراء، وإحصاءٍ آخر بعددِ الأمجاد التي كسبها العوام وتلك التي نالها الأمراء، لوجدنا أن العامة تتفوق على الأمراء في أعمال الخير وفي الأمجاد على حدٍ سواء. وإذا كان الأمراء يبزّون العامة في سن القوانين وشرائع الحياة المدنية والدساتير والأنظمة الجديدة، فإن العامة تبزّهم في الحفاظ على كل ما سنّ، وفي إضفاء المجد على أولئك الذين سنّوها**".[23]

من هنا يمكننا أن نفهم أكثر سببَ عدائِهِ لطبقةِ النبلاء، إذ يبدو أن الحكومه الأرستقراطية ونسختها الرديئة الأوليجاركية، تشكلان مرحلةً بين شكلي الحكم الرئيسين، وكأن طبقة النبلاء أو جماعات المصالح يصعب أن تُقيم حكماً يصب في صالح الجماعة المدنية أو المجتمع ككل، وربما يسهل علينا أن نقول في هذا السياق بأن طبقة النبلاء تخرّب نموذجَ الإمارةِ المطلقةِ ونموذجَ المدنيةِ الجمهوريةِ على حدٍ سواءٍ، ومرةً أخرى يبدو ميكافيلي ميالاً أكثرَ للمدنية الجمهورية ذات الحكم الشعبي، وهي الشكل الأكثر تناقضاً مع قيم النبالةِ والأرستقراطيةِ، والأكثر عداءً لنخب المصالح، *فيبين ميكافيلي بقناعةٍ عميقة أن الحكم الذي يسوده النظام الراسخ يتطلب قمع أو استئصال شأفة النبلاء الأرستقراطيين، فهم يتطفلون على ثروة المجتمع، ولا يؤدون أي خدمة مفيدة، ويقومون بكل الحيل والمؤامرات ليدافعوا عن مصالحهم التي تتعارض غالباً مع مصلحة الجماعة، ومصلحة كلٌ من نظام الإمارة أو الملكية المطلقة من جهة والحكم الشعبي أو الجمهورية من جهة أخرى، إذ هم في كل مكان أعداءٌ للحكم الشعبي، فيما يتسببون بتخريب سلطة الأمير وتبديدها*.[24]

كل هذا يقودنا للقول أن كل حلقةٍ من التطور تشكّلها الصراعات، وما تلبث هذه الصراعات أن تؤدي إلى تفكك المجتمع السياسي، إلى أن يأتي المشرّع العظيم فيعيد هيكلة المجتمع، أو إنشاء مجتمعٍ جديدٍ، ومن ثمّ يتحوّلُ المجتمع من حكم الحاكم المشرّع العظيم الى حكم التشريع العظيم، و ما يلبث أن يتغير ويتحول القانون، وفق سلسلةٍ من التأويلات والتغيرات التي تتأتى عن كل طبقةٍ سياسية تسيطر على حكم المدنية، على أساس الصراع والحرب الدائمة التي تكون في المجتمع السياسي، ففي أوّل الأمر تتكون الإمارة المطلقة ثم تنهار، ومرةً ثانية تأتي الأرستقراطية لتطيح بالإمارة ومن ثم تتحول هذه إلى أوليجاركية، ولتؤول السلطة إلى الجماهير التي تؤثر حكم الجمهورية، وما تلبث هذه أن تتفكك إلى حكم الغوغاء، عند هذه اللحظة يكون الحلُّ الوحيد هو أن يظهر بشرٌ عظيم، ليؤسس المجتمع الجديد، أو يعيد لمّ شتات المجتمع القديم في مجتمعٍ جديدٍ، وكأن ميكافيلي يقول بأن المشرعين العظماء هم نتاج الضرورة الاجتماعية، أي أن المجتمع السياسي بطبيعته يفرز ميلاً من خلال ضرورته إلى العودة إلى السّلم الأول والتشريع الأول والمشرّع الأول، وذلك رغم عناد الصراع وعناد الأنانية المتفشية في المجتمعات البشرية، وفي الواقع فإن ميكافيلي يركز على الحظ باعتباره مسألةً جوهرية في تحقيق هذه الضرورة، أي أن مسألة وجود المشرع أو الأمير المؤسس وحتى الأمير الصالح تتطلب حظاً وتوافيقاً من القدر، وهذا يخلق ازدواجيةً بين الضرورة الاجتماعية والحظ أو الأقدار، بل إنه يجعل من الحظّ

---

[23] **ميكيافيلي، نيقولو. *مطارحات ميكافيلي*، مصدر سبق ذكره، ص 412.**

[24] **سباين، جورج. *تطور الفكر السياسي*، ج 3، مرجع سبق ذكره، ص 45.**

عاملاً شديد الخطورة في نشأة الأمم وتطورها وازدهارها وانحطاطها، وذلك تبعاً للوضع الذي تقود فيه الحظوظ الأشخاصَ المناسبين أو غير المناسبين للمهمات والمواقف التاريخية المختلفة، ولعلّ تفاعل القدر والضرورة هو ما يؤدي لاختيار اللحظة المناسبة لبدء المجتمع السياسي من جديد، لكن العامل الأكثر أهمية في هذا السياق هو وجود الإنسان الفردِ المناسب للقيام بهذه المهمة، وبدون ذلك ستكون عجلة الحركة الدورانية للتاريخ معطّلة، "**بناءً على هذا الاعتقاد يمكننا أن نرى لماذا يمنح [ميكافيلي] تلك الأهمية البالغة للآباء المؤسّسين للمدن؛ فهم في مكانة فريدة تجعلهم بمنزلة المشرّعين، ومن ثمَّ يزوّدون مجتمعاتهم من البداية بأفضل وسيلةٍ لضمان تعزيز «القوة» والتغلب على الفساد**".[25]

تشكل شخصية رجلِ الدولة أو الأمير في نصوص ميكافيلي عنصراً شديد الأهمية في فهم تصوره للنظام السياسي، وطبيعة الشرعية السياسية، وطبيعة علاقته بعامة الشعب، ففي منطق العصور الوسطى في أوروبا كان للملك سلطة مطلقة على رعيته، وكان المصدرَ الرئيس للتشريع، ورغم أن ملوك العصور الوسطى قد تمتعوا بشرعية ما من خلال الغطاء الذي قدمته الكنيسة البابوية، فإن طبيعة ذاك العصر سمحت لهم بتقديم تشريعاتهم الخاصة التي تناسب غاياتهم وإن ألبسوها بلبوس المسيحية، وإذا ما انتقلنا إلى عصر النهضة الذي بدأت تظهر فيه بوادر تفكك الملكية في أوروبا وبروز طبقة النبلاء وإرهاصات التحول البرجوازي مع تعزز الوعي الشعبي بالهوية الوطنية، فإن ذلك قد تم في مرحلة سبقت الثورة الصناعية، أي أن التشكل الطبقي لأوروبا الصناعية كان آنذاك في مراحله الأولى للتكوّن، وقد شكلت إيطاليا إحدى النماذج لتلك المرحلة مع ظهور عصر الدويلات المتصارعة التي تنازعها حلم السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية، وهو مسعىً لم يتحقق حتى منتصف القرن التاسع عشر، أي بعد عصر ميكافيلي بما يزيد على ثلاثة قرون. لذا كان يرى بأن القوة الخشنة والمهارات السياسية المخادعة والتجربة السياسية العملية هي ما يمكن أن توحد إيطالية عبر شخص الأمير، ونجاحه مرهون بذكاء الممارسة ودهائها لا بقيمها، فحتى الإصلاح يتطلب تطبيقاً فردياً للفكرة، لذا "**يجب أن نفترض كقاعدة عامة، أنّه لا يحدث أبداً أو أنه نادراً ما يحدث، أن تقام جمهورية أو ملكيّة على أساس طيبٍ، أو أن تصلح نظمها القديمة كلها، إلا إذا فعل هذا فردٌ واحد فقط، بل من الضروري أن من تصور عقله مثل هذا الإنشاء يجب أن ينفرد بإخراجه إلى حيّز التنفيذ**"[26]

وتبرز نظرة ميكافيلي إلى الشخص السياسي باعتباره ممارساً للأدوات السياسية والمهارات الضرورية للتحكم بالواقع، وبناء علاقةٍ دقيقة مع أقطاب القوة في المجتمع السياسي، هذا فضلاً عن دوره في السيطرة على العوامل المؤثرة في المجتمع السياسي من خلال التلاعب بها، ومن أكثر السمات التي يركز عليها ميكافيلي في كتابه الأمير هي قدرته على استخدام الشر وتسخيره في سبيل الانفراد بالسلطة، وذلك على اعتبار أن الإمارة المنفردة هي الأقدر من وجهة نظر فيلسوف فلورنسا على اتخاذ القرارات الأقوى والأفضل بالسرعة الأمثل، وذلك على نقيض المدنيات الجمهورية التي تتطلب وقتاً في اتخاذ قراراتها، ولهذا تحديداً يجد ميكافيلي الشر ضرورياً للسيطرة والحكم والانفراد بعيداً عن المنافسين من أجل استبعادهم وإقصائهم من ساحة المنافسة، *فإن امتلاك القوة مُمثّلةً في شكل استعداد لفعل كلّ ما هو ضروري لتحقيق المجد والعظمة المدنيين، سواء كانت التصرفات اللازمة لتحقيق ذلك خيّرة أم شريرة في طبيعتها، فقد أوضح*

[25] **سكينر، كوينتن. *ميكافيللي- مقدمة قصيرة جداً*، مرجع سبق ذكره، ص 73.**

[26] **سباين، جورج. *تطور الفكر السياسي*، ج 3، مرجع سبق ذكره، ص 41.**

*ميكافيلي هذه النقطة عن طريق الإلماح إلى الفلسفة الإنسانية لشيشرون، فما فعله رومولوس، من قتل شقيقه يشفع له نجاحه؛ لأن من يمارس العنف ليدمّر هو مَن يجب أن يدان عنفه وليس من يمارس العنف ليُصْلح.*[27]

ورغم كل هذا فإن ميكافيلي يبقي على مساحةٍ معقولةٍ من الاهتمام بالمدنيات الجمهوريةِ في كتابه الأمير، بل يعدّها نوعاً معقولاً من الحكم إذا كان يلبي الغايات السياسية، ولكن يحتفظ المفكر الفلورنسي ويحافظ دوماً على نزعةٍ فرديةٍ في التشريع وتأسيس المدن، حتى في الجمهوريات، فضلاً عن الإمارات المطلقة، فمثل هذه الجمهوريات يؤسسها فردٌ فيما يحكمها الشعب، بينما الإمارة يؤسسها الفرد ويحكمها ويورث حكمها، وكما نرى فإن ميكافيلي سواءً في الأمير أو في كتاب المطارحات يجعل مجال العمل السياسي وميدان الفعل السياسي مرتبطين بإرادات الأفراد وأهوائهم، ولهذا فإن تأسيس الجمهوريات يتطلب الكثير من المصادفات، ووجود الأشخاص المناسبين في الأزمنة المناسبة وفي الشروط التاريخية المناسبة، "**والسبب في حاجة أي مدينة إلى هذا النوع من «الحظ الأوفر». هو أن تأسيس جمهورية أو إمارة لا يمكن أبداً أن يتحقّق من خلال «قوة» الجماهير؛ لأن «اختلاف آرائهم» دائماً ما سيمنعهم من بلوغ «التوافق اللازم لتنظيم الحكم»، وبناءً على ذلك فإنك «إذا أردتَ أن تؤْسّس جمهوريةً؛ فمن الضروري أن تكون وحدك»**"[28]

تتميز نظرة ميكافيلي هذه التي يبنيها على أساس نظرية الدورة الدستورية بأنها تذهب إلى دراسة تطور النموذج السياسي للمجتمع البشرية على أساس المدينة، وبهذا نجد أن ميكافيلي نفسه لا يتخلص من رواسب الفكر اليوناني الذي يجعل الدولة المدينة النموذج الأساس، إلا أن ميكافيلي يبحث من خلال هذا النموذج كيفية نشوء الدولة على أساس المجتمعات الصغيرة، وهذا يعني أن الدولة بحد ذاتها هي وليدة الحكم في الجماعات الصغيرة، كالقبيلة والسلالة، والمجتمع المحلي الصغير، فيما قد تنشأ بعض المدن نتيجةً للهجرة والهروب من مدنٍ أقدم، ومن الدول الأقدم، ومن ثمّ تتطور المدينة نحو شكل الدولة كما يلاحظ ميكافيلي من خلال تصور نمو المدينة ذاتياً، ونموذج تصاعدها ونمو حاجاتها ورغبتها في التوسع، طبعاً كل ذلك سيمرّ من خلال بناء قوانينها الخاصة ونظمها السياسية والاجتماعية التي ينبغي لها أن تجعل الصراع الاجتماعي داخلاً ومحصوراً في نظام المدينة –الدولة، ويقدّم ميكافيلي في هذا السياق شكلاً أولياً من الطبقات من خلال نظرية الدورة الدستورية، تدعم صيرورتها، وتتبني عليها صيرورة نظام الدولة، وهو – أي ميكافيلي– يركّزُ على طبقة النبلاء في دورها الوسيط بين عامة الشعب أو الحكّام أو الأمراء، وبينما يمكن أن تكون هذه الطبقة حاكمةً في المجتمع، فإنه كثيراً ما تكون الوحشية صفةً لأي حكمٍ في عبر التاريخ كما يرى ميكافيلي في كتابيه المطارحات والأمير، بينما تلعب طبقة النبلاء على الحبال بين مصالح فئات المجتمع، وهو ما يجعلها ذات نفوذٍ وذات دورٍ تخريبي في الغالب، وفي الواقع فإن الصراعات وانحطاط االطبيعة الإنسانية وتغييب قيم الحرية وانعدام رغبة المجتمع بالحرية كقيمةٍ سياسية، هذه جميعها تترجم من خلال الصراعات التي تمنع تبلور النموذج الجمهوري في أي مدنيةٍ، *لقد اقتنع مكيافلي في متن الأمير بأنه ليس في الإمكان قيامُ حكمٍ فعّالٍ وقادرٍ إلا بالملكية المطلقة. وبينما كان معجباً بالجمهورية الرومانية ومتحمساً لها في متون المطارحات، فإنه كان مدافعاً عن الحكم المطلق في الأمير. وفي الحالتين كان ميكافلي يعني بالفساد انحطاط الفضيلة الشخصية والنزاهة المدنية والإخلاص، وهو الأمر الذي يجعل الحكم الشعبي مستحيلاً في أغلب الحالات. ويتضمن الفساد كل ضروب الإباحية والعنف. كان يعتقد أن شكلاً جمهورياً من الحكم ما يزال ممكناً في سويسرا وبعض أجزاء من ألمانيا حيث جرى الاحتفاظ بحياة مدنيةٍ قوية، فحين تتدهور*

---

[27] **سكينر، كوينتن. *ميكافيللي– مقدمة قصيرة جداً*، مرجع سبق ذكره، ص 63.**

[28] **المرجع السابق، ص 64.**

*الفضائل الضرورية فلن تكون ثمة إمكانية لاستعادتها أو لمواصلة حكم منتظم بدونها، إلا عن طريق القوة الاستبدادية.*[29]

**ب- ثالثاً-جدلية الحرية والمجد، بين الجمهورية والإمارة:**

يتم تطور المجتمعات البشرية وفق نصوص ميكافيلي عبر زمنٍ طويل، على أن نشأة المدنية على قيم الحرية أو الطاعة أو القوة وظهور الحكومةِ معبّرة عن هذه القيم، يترك بصمةً فارقةً في تاريخ المجتمعات السياسية ومستقبلها، نحو تشكيل دولةٍ خاصة بكل حالةٍ وبكل سياق تاريخيٍ للنشأة هذه المدنية. وفي هذا السياق فإن المجتمعات التي تتصف في نشأتها بأنها ذات طبيعةٍ حرة وتحافظ على حريتها مع النمو، فهذه تؤسس بحسب ميكافيلي دولاً جمهوريةً ما تلبث أن تكوّن إمبراطوريات مترامية الأطراف، طبعاً يتحدث ميكافيلي عن نموذج روما بما حققت، إذ أنها نشأت نشأةً حرة -كما يعتقد ميكافيلي- ثم كوّنت مدنيةً جمهورية ما لبثت أن توسعت الى دولةٍ أقوى، وعندما وجدت نفسها في حاجةٍ للتوسع تحوّلت إلى النظام الإمبراطوري مع الاحتفاظ بالسمات الخاصة المعبّرة عن إرادتها الجمهورية، وتطورت قيمها من خلال تطور الفكر القانوني والدستوري في روما القديمة، وحتى مع انهيار الجمهورية الرومانية الأساسية، *وهنا يجازف ميكافيلي بالقول بأن نشأة الإمبراطوريات، وقوة الدول واتساعها يعتمد أساساً على الحرية المحفوظة فيها، لأن الدولة ينبغي أن تكون حرةً في نشأتها منذ كانت مدنية صغيرة، ومن ثم ينبغي أن تحافظ على حريتها من خلال قوةِ أفرادها ونزعتهم الحرة، ولكن يلاحظ هنا أن ميكافيلي قد أدرك وأشارَ فعلاً إلى أن التوسع العسكري يتطلب فرداً قائداً، وهذا ما يحملنا على الاتفاق مع سكينر على أن ميكافيلي يقول بإمكانية التوفيق بين النزعة الجمهورية والسيادة أو السيطرة الشعبية من جهة وشكل من أشكال الحكم الملكي من جهة أخرى.*[30]

مرةً أخرى يمكننا أن نلاحظ هذه المفارقة التي وقع بها ميكافيلي، وهي أن الجمهورية ذاتها التي تنشأ ضرورةً عن حريةِ الأفراد وقوتهم التي يتسم بها المجتمع الحر على النمط الروماني، هذه الجمهورية لم يمكن إنشائها من خلال إرادة مجموعة الأفراد، أي ليس باجتماع الإرادات، بل من خلال مشرعٍ قويٍ فرض شريعته على الناس، أي أن ميكافيلي لا يتقبل أبداً إمكان الوصول الى اتفاق أو توافق على إنشاء الدولة الجمهورية من خلال الإرادة الجمعية الحرة أو ما يمكننا تسميته بالديمقراطية، بل تتطلب الجمهورية لديه قوة الفرد المشرّع، الذي يفرض إرادته على عموم المجتمع، فيؤسس لقيّم القوة والحرية، ويغرسها في نفوس الناس، وهذا ما ذهب إليه كوينتن سكينر متتبعاً ميكافيلي، وها هو يقول: "... **كيف يكون لنا أن نأمل في غرس هذه الصفة على نطاق واسع بما فيه الكفاية، وأن نحتفظ بها لفترة طويلة بما فيه الكفاية. كي نضمن بلوغ المجد المدني؟ من جديدٍ، يعترف [ميكافيلي] بأن الأمر دائماً ما يتضمن عنصراً من حسن «الحظ؛ فما من مدينة يمكنها أن تأمل في تحقيق العظمة ما لم يحدث مصادفة أن يضعها أب مؤسّسٌ عظيمٌ على الطريق الصحيحة: يرد إليه الفضل في ميلادها «كأنها ابنة له»**".[31]

إن هذا الربط الذي يقيمه ميكافيلي بين طبيعة نمو المدن وطبيعة الحكومة الديمقراطية التي تنبثق من تطور الصراع الأناني في المجتمع، هي ملاحظة ذات وجاهةٍ، فمبدأ السيادة الشعبية التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الجمهورية، إذ إنّ فكرة المواطنة التي تعدّ محور الجمهورية كما يتصورها ميكافيلي، لا تبدو واضحةً

[29] **سباين، جورج. *تطور الفكر السياسي*، ج 3، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.**

[30] **سكينر، كوينتن. *ميكافيللي- مقدمة قصيرة جداً*، مرجع سبق ذكره، ص 61.**

[31] **المرجع السابق، ص 64.**

على الدوام، غير أنّه يمكن لنا أن نتلمس ملامحها من خلال فكرة الحرية ذاتها، في الوقع إن ميكافيلي يشير في مواضع كثيرةٍ من كتاب الأمير إلى سلبيات إطلاق الحرية للجمهور، وهو ما يشير إلى أن فكرته عن الحكم الجمهوري لمّا تكن قد تبلورت بعد، في حين يذهب في المطارحات إلى رفض الرأي الشائع بكون الجمهور غير أهل لتبوأ السلطة، وكون العوام من الناس متقلبين متذبذبين غير أهل لأنخاذ القرارات، فيرى أن أخطاءهم لا تختلف جوهرياً عن أخطاء الأمراء، وفي حال حَسُنَ أداء الجمهور سياسياً فإنهم يتفوقون، **إذ عندما تكون العامة في الحكم، وتكون حسنة التنظيم، فإن الاستقرار يكون طابعها، والعقل والاعتراف بالجميل بميزانها، بنفس الطريقة أو بطريقة أفضل من تلك الي يظهر فيها الأمير"**[32]

إن إحدى النقاط الجوهرية التي يركز عليها ميكافيلي باعتبارها ركيزة للحكم، هي الحكم وفق قوانين المجتمع، ما دام هذا الأمير ليس أحد المشرعين العظماء، فحتى لو أراد الأمير أن يضع قوانينه الخاصة، وهو ما يفترض أن يفعله كما يرى ميكافيلي، فإنه ينبغي لهذا الأمير أن يروّج لقوانينه، ويقنع بها الجمهور من خلال السياق الذي يرضيهم، سواء كانوا يعلمون أو لا يعلمون، أي أن الأمير يستخدم طرق الإقناع والسياسة ليفرض قوانينه الخاصة في قالب يرضي الجمهور، وفي هذه الحالة ينبغي على الأمير أن يتمتع بالحكمة والانضباط للالتزام بهذه القوانين، حتى يكون منسجماً مع ذاته في فرضها على الرعية، وإن أراد خرقها فينبغي أن يكون ذلك من خلال الخداع والحكمة والدهاء، وذلك بعيداً عن أعين الجمهور، بما يسمح له تحقيق غاياته السياسية دون خلق الاضطراب في النظام العام، فإنه إذا فعل فإنه يبني علاقة مضطربة مع الجمهور، تتفاعل مع اضطراب الجمهور نفسه إذا عاش بدون حدود القانون وقيوده، *فالأمير الذي يزدري القانون، يبدو أكثر نكراناً للجميل وتذبذباً وبعداً عن التعقل مما هي عليه العامّة، وهذا السلوك المنكر المنفلت من القانون لا تفاضل فيه للأمراء على الجمهور، فهم في هذا متشابهون من حيث الطبيعة، بل العامّة من الجمهور تمتاز بإبدائها الاحترام للقوانين السائدة التي يعيش الفريقان في ظلّها*.[33]

إن ميكافيلي من خلال تعامله مع جدلية الحرية والمجد، من خلال تصوره الخاص للسياسة، قد رأى إشكالية الحرية في إيطاليا المقسّمة، فنهضة الأمة المنقسمة لم تكن بنظره أمراً يتحقق من خلال الفن أو تحقيق الناتج الفكري، بل من خلال توحيد الدولة ومركزيتها وتعزيز قوة الفرد والمواطن في إطار النظام الكلي للمجتمع، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التراتبية، ومستويات القانون والتشريع، فقد اعتقد ميكافيلي أن ضرورات الحكم تتطلب إتقان الحاكم لأساليب الحكم وأدواته، فبينما القانون برأي ميكافيلي ليس سبباً للدولة بحد ذاتها (على خلاف ما سيرد لاحقاً عن التعاقديين)، فإنه رغم هذا كله فإنه أداةٌ في يد الملك أو الأمير كما يصفة لنا في كتابه الموسوم بالأمير، ولا يمكننا أن نعتبر جمهورية ميكافيلي هي ذاتها جمهورية أفلاطون بأي حالٍ من الأحوال، ولكن وفي الآن ذاته لا يمكن أن نعتبرها كدولة هوبز، فقد نظّر توماس هوبز لدولة تتسبب في أقصى حدٍّ من التوسع والشمول، ولكنها في الآن ذاته تتسم بتنظيم وتقسيم السلطات والصلاحيات، وإن كان هذا على المستوى النظري، فالفيسلوف الإنجليزي لا يعد ليبرالياً بحد ذاته إلّا أنه كان ممهّداً لليبرالية، وإن أهمية هذا لتكمن في أن تصور الديمقراطية لم يتبلور مع توماس هوبز، في حين نجد لدى ميكافيلي نزعةً حقيقية من الديمقراطية أقوى من تلك التي لدى هوبز، خصوصاً كما ورد في كتاب المطارحات، لكن ينبغي أن ندرك تماماً أن ديمقراطية ميكافيلي ليست ديمقراطيةً حداثيةً، بل هي ديمقراطيةٌ بالمعنى اليوناني، أو أقرب

[32] **ميكيافيلي، نيقولو. *مطارحات ميكافيلي*، مصدر سبق ذكره، ص 409.**

[33] **المصدر السابق، ص 410.**

إليه على الأقل، كما أنها ليست النظام الأمثل، بل هي التطور الضروري في تطور المجتمعات كما رأينا في النظرية الدورانية، فلا تتطور المجتمعات من خلال الديمقراطية، كما بعض المجتمعات لا تحقق تطورها من خلال الديمقراطية، بل هي مسألةٌ تتعلق بنشأة هذا المجتمع أو ذاك، و طبيعة الدول والمجتمعات والحضارات، ومرةً أخرى يستدعي ميكافيلي في البرهان على نظريته هذه نموذج الإمبراطورية الرومانية، لكونه يعتقد بضرورة أن ندرك بأن الإيطاليين هم من أنسال الرومان، *فكل مدينةٍ عازمةٍ على بلوغِ العظمةِ يجب أن تظلَّ متحرّرة من كل أشكال العبودية السياسية، سواء أكانت العبودية تُفرض «من الداخل» بفعل حاكم طاغية: أو «من الخارج» من قِبَل قوةٍ استعماريةٍ: وهذا يعني أن المدينة التي تمتلك حريتها هي مدينة تحافظ على استقلاليتها عن أي سلطة عدا سلطة المجتمع نفسه*.[34]

إذا تتبعنا ميكافيلي فسنجد أن هناك أسئلةً مضمرةً تظهرُ باستمرارٍ للقارئ الحصيف، ومفادها: لماذا لا تمر كل المجتمعات بحالةٍ وتاريخِ نشأةٍ يسمح لها بأن تطوّر حريتها؟ ولماذا لا تحقق كل المجتمعات الحالةَ الجمهورية؟ وهل مصيرُ الأمة الديمقراطية أو الجمهورية أن تتحول الى إمبراطورية؟ المدهش في هذا الأمر أن مثل هذه الأسئلة يتردد صداها في زمننا المعاصر مع التوسع الإمبريالي للدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، فكيف لمجتمعٍ يحتكم لسلطةٍ جمهوريةٍ يحققها الشعب أن يتحوّل الى إمبراطورية تتجاوز الحدود. ألا تتحول الديمقراطية الجمهورية الميكافيلية إلى نخبويةٍ أوليغاركية عند الانتقال إلى الطور التوسعي؟ كل هذا يشير إلى مفارقة الديمقراطية الحرة والتوسع الأوليغاركي، والتي يمكننا من خلالها أن نخمّن احتمال أن تفرز الديناميكا الديمقراطية نخبةً سياسية ذات نزعةٍ توسعية، مثل هذه المفارقة لا تُهضم معرفياً بسهولة، إذ تتناقض مع الطبيعة الحرة للشعب الذي يُفترض فيه أنه يقيم ديمقراطيته، وبالعودة إلى ميكافيلي وسياقه التاريخي، فإن المسألة تحتفظ بذات المفارقة، وفق شروط ذاك التاريخ وسياقه، وبينما كانت إيطاليا تحاول تحقيق دولتها القومية، أو تنتظرها في ذلك الزمن المبكر مع النهضة التي حققها آل ميديتشي، فإن استلهام النموذج الروماني بما يحمله من ملامح توسعية وقانونية كان ضرورةً لميكافيلي، لكنه تطلب جهداً لتبرير هذا النموذج القديم، *فالمدن ذات المجد العريق، التي بدأت بدايةً حرّة هي الأقدر على بلوغ المجد والحفاظ عليه من خلال القوانين الضرورية، والتي إذا حاولت أي مدينةٍ أخرى، أُلِفت العبودية، أن تطبقها فستجدها مستعصية مستحيلةً*.[35]

على هذا الأساس يرى ميكافلي أن المجتمعات تنوسُ بين طرفي النقيض عبر دورةٍ من الحياةِ السياسية، وتفاعلٍ بين النقائضِ الاجتماعية، فيحاول الحكّام كسبَ مشروعيتهم من خلال تفاعلهم مع عناصر المجتمع وطبقاته، وبينما قوانين الحاكم تحكم شعب مدنيته فيما تعبّر هذه القوانين عنه وعن غاياته الذاتية ورؤيته الخاصة للمصالح، بحيث يجعل المجتمع في مقابل حكمه، فإن المجتمع ذاته يفرز تاريخياً طبقةً نبيلة ذات سطوةٍ وقدرةٍ ما، في مقابل هاتين الطبقتين تتبلور الطبقة الشعبية أو الجمهور، وتتصارع هذه المكونات من أجل الحصول على أكبرِ قدرٍ من المكتسبات السياسية والصلاحيات، وذلك من خلال تعديل الواقع السياسي وتغييره في سياق صراعيٍ يبدو أقرب الى الصراع الأبدي، كما توحي نصوص ميكافيلي، ويعتقد ميكافيلي في هذا السياق أن الأمير الحكيم هو الذي يكون قادراً على نقل معركته الى خارج حدوده، وهذا تعبيرٌ طبيعي عن سياق الصراع الايطالي في عصر النهضة زمنَ انقسام إيطاليا إلى الدويلات المتصارعة، وإحدى المعضلات الرئيسة التي شغلت فكر نيكولا ميكافيلي هي كيف لأميرٍ غازٍ أن يقنع مدينةً خضعت له من خلال الحرب بقضية الشرعية السياسية التي يمثلها، وكيف يحافظ على مدينته التي يحكمها، وكيف يعيد تأسيس

---

[34] **سكينر، كوينتن. *ميكافيللي- مقدمة قصيرة جداً*، مرجع سبق ذكره، ص 61.**

[35] **المرجع السابق، ص 62.**

المدينة الجديدة، وكيف يبلور القوانين التي تؤسس لحكم جديد، إن الإجابة الأمثل بالنسبة لكتاب الأمير هي قوة الخديعة والسيطرة على الجمهور والتلاعب بطبقة النبلاء، فيما ترك فيه الباب موارباً لاستخدام القانون، أما في كتاب المطارحات فإن دور الأمير المشرّع (من أمثال المشرعين العظماء) تأسيس المدينة على القانون أو الشريعة، ومن ثمّ ينطلق تطور المدينة أو المدنية في عالم السياسة من خلال الصراع السياسي وتبلور أنظمة الحكم المختلفة، ولهذا نتفق إلى حدٍ كبير مع الفيلسوف الأمريكي ليو شتراوس في رأيه الذي مفاده أن *التعليم السياسي الأخلاقي لكتاب المطارحات، هو في الأساس نفسه مثل التعليم السياسي الأخلاقي لكتاب (الأمير)؛ مع فروق محددة، فكتاب المطارحات يعرض مسألة الحكومات الجمهورية، وكيف تعمل وما مزاياها، وتفاعلها مع حكم الطغاة، وكيف يمكن أن يحطموا الحكومات الجمهورية ويبلوروا حكمهم، أما في كتاب الأمير فيناقش أمير المدينة الجديدة، كيف يتعامل مع حكمه الجديد وكيف يؤسس له؛ وإنما يحسم المطارحات ميل ميكافيلي لتفضيل الحكم الجمهوري بشكل واضحٍ صريح.*[36]

## خاتمة:

يخلص هذا البحث إلى أن ميكافيلي يرجح الإمارة الجمهورية على إمارة الاستبداد المطلق، ويعتبرها أكثر كفاءة، لكنه يعد الأمير المطلق ضرورياً في حالات معينة، أهمها تأسيس مدنية جديدة، أو دولة جديدة، أو إعادة هيكلة نظام مدينة قديم، وعندها يكون الأمير من المشرعين العظماء؛ وهذا هو الرابط الذي يربط كتابي الأمير والمطارحات، ففي المطارحات يشير ميكافيلي إلى النظرية الدورانية أو الدورة الدستورية، حيث يمر المجتمع السياسي في حركة تطور دائريةٍ تشتمل على تغيرات في القوانين التي تحكم المجتمع، وهو ما يحمل معه اضطرابات وتحولات يتطلب ضبطها وجود الحاكم القوي، فيما تعدّ الدولة الجمهورية واحدةً من مراحل الحركة الدورانية في مجتمع، فلا يعتقد ميكافيلي بدوام أي حكومةٍ من حكومات الحركة الدورانية، ولا يعتقد بأن المدنية الجمهورية تخلو من المعايب، ولذا فإن الإمارة المطلقة طورٌ ضروري في سياق الحركة الدورانية للمجتمع السياسي، فإذا وضع الأمير القوانين اللازمة لانبثاق الروح الحرّة في مجتمعٍ ما، فإن الدولة الجمهورية ستزدهر في ذاك المجتمع.

## قائمة المصادر والمراجع


1. ميكيافيللي. *الأمير*، ترجمة: أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2004.

- Machiavelli. *The Prince*, translated by: Akram Moamen, Ibn Sina Library, Cairo, 2004.

2. ميكيافيلي، نيقولو. مطارحات ميكافيلي، تعريب: خيري حماد، دار الافاق الجديدة، بيروت.

- Machiavelli, N. *Machiavellian Discourses* (*The Discourses on Livy*), translated by: Khairy Hammad, Dar Al Afaq, Beirut. (In Arabic)

3. اسماعيل، فضل الله محمد. *فلسفة القوة – أصولها وتطورها في الفكر السياسي الغربي*، مكتبة بستان المعرفة، كفر الدوار، 2002.

- .Ismail, F. *The Philosophy of Power - Its Origins and Development in Western Political Thought*, The Garden of Knowledge Library, Kafr El Dawar, 2002. (In Arabic)

4. توشار، جان. *تاريخ الأفكار السياسية*، ج2، ترجمة: ناجي الدراوشة، دار التكوين، دمشق، 2010.

- Touchard, J. *History of political ideas*, part 2, translated by: Najy Drawsheh, Dar Takwin, Damascus, 2010. (In Arabic)


[36] **شتراوس، ليو. *نيقولا ماكيافيللي*، مرجع سبق ذكره، ص 455.**

5. سباين، جورج. *تطور الفكر السياسي*، ج3، ترجمة: راشد البراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.

- Sabine, G, H. *A History of Political Theory*, part3, translated by: Rashed Al-Barawi, the Egyptian General Book Organization, Cairo, undated. (In Arabic)

6. سكينر، كوينتن. *ميكافيللي- مقدمة قصيرة جداً*، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2014.

- Skinner, Q. *Machiavelli- A Very Short Introduction*, translated by: Rehab Salah Al-Din, Hindawi Foundation, Cairo, 2014. (In Arabic)

7. شتراوس، ليو. كروبسي، جوزيف. *تاريخ الفلسفة السياسية*، الجزء الأول، ترجمة: محمود سيد أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.

- Strauss, L. Cropsey, J. (Ed). *History of Political Philosophy*, part1, translated by Mahmoud Sayed Ahmed, The Supreme Council of Culture, Cairo, 2005. (In Arabic)